تحديات خطاب التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل واقع تنموي مأزوم

د. عمر مرزوقي، جامعة باتنة.1 الحاج لخضر

ط.د. شهيناز كشرود، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

الملخص

في خضم ما يعاني منه الاقتصاد الجزائري من أحادية اقتصادية واختلالات في البنية الهيكلية وهيمنة القطاع النفطي بشكل كبير في المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي، بعد تعثر معظم السياسات في رسم مسارات حقيقية للاقتصاد، إذ تؤكد كل البيانات الرسمية عجز الميزان التجاري، خاصة في ظل الانحدار المتزايد في أسعار النفط العالمية، التي بدأت تفرض أعباء مالية جديدة على الدولة، وتهدد باستنفاذ احتياطاتها المالية على المدى القريب.

خاصة وان الإحصائيات الرسمية المتوفرة للسنوات الثلاث الأخيرة تشير إلى أن النفط يساهم بنسبة 98% بالمائة من الصادرات، ويشكل 60% من ميزانية الدولة، ويشكل في الوقت نفسه ما بين 35% إلى 50% من الناتج المحلي الإجمالي حسب تغيرات أسعار النفط. والأكثر من ذلك الارتفاع الضخم في قيمة الواردات التي قدرت بحوالي 60 مليار دولار، فالجزائر ما زالت تعتمد على الاستيراد لسد احتياجاتها من السلع الأساسية.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي–الاقتصاد الريعي–الأزمة البترولية–العجز التنموي.

Abstract:

In the midst of what the Algerian economic monopolies and structural imbalances. the oil sector is dominant in contributing to GDP after the failure of most policies to chart the real paths of the economy .all the official data confirm the trade deficit especially in view of the increasing decline in world oil prices which have begun to impose new financial burdens on the state and threaten to exhaust their financial reserves in the near term.

Especially since the official statistics available for the last three years indicate that oil contributes 98 % of the exports and accounts for 60 % of the state budget and at the same time between 35 % to 50 % of the total output according to changes in oil prices and more than the huge increase in the value of imports estimated about 60 billion dollars. Algeria depends on imports to meet their needs of commodities.

Key words: Economic diversification - Reinter economy – Petroleum crisis - Developmental Disability.

مقدمة:

يعتمد أداء الاقتصاد الجزائري على عائدات النفط، حيث يمثل قطاع المحروقات المصدر الرئيسي للدخل القومي وتمويل الإنفاق الحكومي وبناء موازنة الدولة، وتتوقف عملية التنمية عموما على مستوى النمو المحقق في هذا القطاع، وهذا ما جعلها –عملية التنمية– رهينة تقلبات أسعار ذلك المورد القابل للنضوب، مما عزز حتمية تنويع الاقتصاد باستغلال كل ما هو متاح من موارد وإمكانات وطاقات متجددة للخروج من اقتصاد الريع إلى اقتصاد التنويع.

إن اعتماد الجزائر على الإيرادات النفطية بشكل مفرط يثير تحديين رئيسيين:

الأول هو كيف يمكن انتهاج أفضل السبل الاقتصادية في الجزائر، التي تقلل من الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وضمان حماية الاقتصاد الوطني إلى أقصى حد ممكن من التقلبات في السوق العالمية؛ أما الثاني فهو كيف يمكن توجيه الاقتصاد الجزائري نحو تنويع أنشطته حتى يتراجع بمرور الوقت عن الاعتماد على المورد النفطي كمصدر وحيد للإيرادات.

وفي هذا السياق تنصرف هذه المقالة إلى دراسة ممكنات تقليل اعتماد الجزائر على المورد الوحيد(النفط)، وتحقيق تنويع اقتصادي يتضمن أوليتين مهمتين:

- الأولى بناء اقتصاد مستدام، للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيداً عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.
- أما الثانية فإنها تتمثل بالتنمية الاقتصادية المتوازنة إقليميا واجتماعيا والتي تعود بالفوائد على الجميع.

الإشكالية:

بناء على ما تقدم، تتبلور إشكالية التالية: ما مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على الانتقال التدريجي من التركيز إلى التنويع في ظل ما هو متاح من موارد وإمكانات؟

التساؤلات الفرعية:

1. ما الذي يفسر هيمنة الاقتصاد الريعي في الجزائر؟ وكيف يمكن الخروج منه؟
2. ما هي تحديات تنويع الأنشطة الإنتاجية؟
3. هل تملك الجزائر مقومات نجاح سياسة التنويع الاقتصادي؟
4. ما هي الإضافات والمتغيرات الجديدة التي اعتمد عليها النموذج الجديد للنهوض بالاقتصاد الجزائري والخروج من التبعية الريعية؟

الفرضية الرئيسية:

قدرة الجزائر على تنويع مصادر دخلها تتطلب تعديل أسلوب إدارة فوائضها المالية، وتنمية قاعدة مواردها البشرية وتطوير أساليبها التسييرية لتنويع قدراتها الإنتاجية.

منهج الدراسة:

تهدف هذه الدارسة إلى البحث في طبيعة إشكالية ومحددات التنويع الاقتصادي في الجزائر، وإبراز حقيقته، مع محاولة وضع أسس إستراتيجية تلائم تحقيق تنويع الاقتصاد الجزائري، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الطرح النظري، والمنهج التحليلي في قراءة البيانات المتوفرة حول واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

محاور الدراسة:

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور كالآتي:

1. التنويع الاقتصادي: قراءة في المفهوم.
2. التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل المتناقضات التنموية.
3. قواعد أساسية للتنويع الاقتصادي.
4. تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر.

أولا: التنويع الاقتصادي: قراءة في المفهوم.

يتعين علينا بداية تبسيط وتوضيح المفاهيم.

أ.ماهية التنويع الاقتصادي

1. **مفهوم التنويع الاقتصادي:** قبل التطرق إلى جملة التعاريف المقدمة للتنويع الاقتصادي لابد من تقديم مفهوم لمصطلح التنويع.

أ. **مفهوم التنويع** : يعرف التنويع بطرق مختلفة تبعا لمجال التطبيق، فعلى صعيد الاقتصاد السياسي عادة ما يشير التنويع إلى الصادرات لاسيما بالنسبة لسياسات الحد من الاعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار، أو انخفاض الطلب الظرفي عليها، وبشكل عام يتضمن التنويع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين

القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع[1] .

وفي حين يربط البعض التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل ،يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية حيث يرتبط التنويع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن [2].

ويمكن التمييز بين نوعين من التنويع حسب اتجاه كل منهما :[3]

التنويع الأفقي: ويطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة، أي على سبيل المثال قطاع النفط أي التنويع الذي يترافق تحقيقه مع توليد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع المنتج.

التنويع العمودي: ويطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات ،أي أنه التنويع الذي يستلزم إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستوردة .

وعليه يمكن القول بأن التنويع يقصد به التخلص من قاعدة الاعتماد على سلعة واحدة – المتمثلة في مورد النفط بالنسبة لحالة الجزائر – لتحقيق أعلى إيرادات والاتجاه نحو الاعتماد على مصادر متنوعة كالقطاع الزراعي ، السياحي ، الطاقات المتجددة ، ...الخ.

ب.**مفهوم التنويع الاقتصادي**: كغيرها من المصطلحات الاجتماعية فقد قدمت العديد من التعاريف للتنويع الاقتصادي وذلك حسب توجه واختصاص المفكرين ، من بين هذه التعاريف المقدمة نذكر :

- يُعرَف التنويع الاقتصادي على أنهُ :"عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويلً . [4]
- والتنويع يعرف عادة بتنويع الصادرات مشيرا إلى :"السياسات الهادفة إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية التي تخضع للتقلبات أو الانخفاضات العالمية في السعر والحجم وإن

كان التنويع الاقتصادي قد يتخذ صورة تنويع في الصادرات أو في الإنتاج أو تنويع لمصادر الدخل، فهو يمثل بشكل عام العملية التي يصبح الاقتصاد من خلالها أكثر تنوعا من حيث السلع والخدمات التي ينتجها " .

- ويعرف أيضا على انه " الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسة في البلد، التي من شانها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون إن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد [5]." أي توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً .
- كما يعرف التنويع الاقتصادي أيضا بأنه : ً هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة ، وتحسين مستوى الدخل وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد ، بمعنى آخر التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة ،أو تنويع الأسواق الخارجية أما في شقه المالي فيقصد بالتنويع كأحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية .[6]
- بصفة عامة يقصد بمصطلح التنويع الاقتصادي أن على الدولة إنتاج وبالتالي تصدير قائمة واسعة من المنتجات ويتضمن هذا التعريف كذلك تنويع صادرات الخدمات مثل الخدمات الصحية التعليم و السياحة ،بالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات ، أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط (على غرار الجزائر) فالتنويع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع المحروقات وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات كما يعني مصطلح التنويع الاقتصادي بالنسبة لهذه البلدان التي تتميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص فيها وإعطائه دورا رياديا.[7]

وعليه فإن التنويع الاقتصادي يعنى به السياسات التنموية الهادفة للتخلص المرض الهولندي أي الاعتماد على مصدر واحد البترول والاتجاه إلى تنوع سلع المخصصة لزيادة مصادر الدخل، ولمعرفة مدى نجاح دولة ما في تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي هناك جملة من المؤشرات الدالة على ذلك ، ومن أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي : [8]

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن.
- درجة عدم الاستقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعد الاستقرار سعر النفط.
- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط.
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي.

2. أسباب الاهتمام بالتنويع الاقتصادي: لا شك أن من بين الأهداف الرئيسية لسياسات التنويع الاقتصادي هو تقليل الاعتماد على قطاع واحد، وتوسيع فرص الاستثمار، وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية و الشركاء التجاريين الدوليين وفي هذا الإطار تعمل العديد من الدول العربية خاصة المصدرة للنفط على تنويع اقتصادياتها ويرجع هذا التوجه إلى جملة من الأسباب نذكر منها: [9]

- خشية نضوب الثروة والإيرادات النفطية.
- التغيرات في سوق الطاقة على المدى المتوسط: تتوقع وكالة الطاقة الدولية انخفاضا لأسعار النفط،مما سيؤثر سلبيا ولاشك على اقتصاديات الدول العربية النفطية وترجع أسباب هذا الانخفاض خاصة إلى الزيادة السريعة في إنتاج النفط في الولايات المتحد وفي العراق وكذلك إلى تطوير مصادر بديلة للغاز على الصعيد العالمي والتي من شأنها أن تؤثر على أسعار النفط .
- نمو استهلاك النفط المحلي من قبل بعض الدول العربية.
- خلق فرص عمل جديدة في قطاعات جديدة خاصة الدول الكثيفة السكان والتي تشهد تزايدا في نسبة البطالة حيث أن قطاع النفط والغاز في الجزائر والذي يمثل 98 %من الصادرات و70 %من الإيرادات الحكومية لا يوظف سوى 2 %فقط من القوة العاملة.

– إن التغير المناخي المصاحب لاستخدام النفط باعتباره من المصادر الأحفورية شديدة الأضرار بالشروط البيئية لكوكب الأرض وبالتالي فإن سعي العالم للسيطرة على الانبعاثات الكربونية سوف يشكل ركنا مهما في سيناريوهات مستقبل النفط كأحد مصادر توليد الطاقة في المستقبل ، بالإضافة إلى ابتكار وتطوير تقنيات إنتاج بدائل جديدة للنفط أو لاستخداماته .[10]

3. أهداف التنويع الاقتصادي: يسعى التنويع الاقتصادي إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:[11]

– تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة التي تعزز من مستويات المعيشة، وتولد الثروات وفرص العمل وتشجع على تطوير المعارف والتكنولوجيا الجديدة.

– تأمين بيئة اقتصادية مستقرة تشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي وتعزز المناخ الملائم لبيئة الأعمال.

– هيكلة الاقتصاد الوطني بشكل يجعله أكثر تنوعاً وإنتاجية وأقل عرضة لمخاطر الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة.

– تحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني والاعتماد على أكثر من مصدر للحد من الاعتماد على عائدات القطاع الأحادي.

– رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل الوطني وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات وترابطها، وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية.

– تقليص مخاطر تقلبات أسعار السلع المصدرة ورفع معدل التبادل التجاري من خلال تنويع الصادرات.

– الزيادة في خلق وظائف في القطاع الخاص للمواطنين من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.

– رفع إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي.

– إرساء قواعد الاقتصاد غير النفطي الذي ستنشأ الحاجة إليه بمرور الوقت عندما تبدأ الإيرادات النفطية في التراجع، وهذا ما حدث خلال العام الأخير بشكل ملحوظ.

أما بالنسبة لأهداف التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول الريعية كالجزائر فتكمن في : [12]

- تطوير منتجات أخرى غير المحروقات، كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها (مورد غير متجدد).
- الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية ة للدولة في التجارة الخارجية.
- زيادة أثر السحب « L'effet d'entraînement » على مستوى القطاعات الأخرى .
- يعد دعم القطاعات غير النفطية ضرورة اقتصادية من أجل خلق اقتصاديات تنافسية ومن أجل الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات.

4. أهمية التنويع الاقتصادي: للتنويع الاقتصادي أهمية كبرى تتمثل في: [13]

- يؤدّي التنويع الاقتصادي إلى تقليل تقلّبات النمو، ما يشجّع على الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية المختلفة .
- يُعَدّ تنويع الاقتصاد أساسياً لإيجاد فرص العمل، خصوصاً في ظل الارتفاع المتنامي لأعداد الوافدين إلى سوق العمل. ولا يمكن الاستمرار في الاعتماد على القطاع العام، الذي يُعَدّ أكبر مشغّل في كثير من الدول العربية، في التخفيف من معدلات البطالة المرتفعة.
- يفتح التنويع في قطاعَي التصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة كثيراً من الفرص أمام تصدير منتجات جديدة بدلاً من تصدير المنتجات ذاتها في صورة أكثر كثافة. وفي المقابل، تحتاج عملية تنويع الصادرات إلى جني فوائد اندماج متبصّر في الاقتصاد العالمي يراعي إستراتيجية البلد ويهدف إلى تعزيز النمو في المدى الطويل.

ثانيا: التنويع الاقتصادي في ظل المتناقضات التنموية

ينصرف معنى التنويع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد ومن هنا فالتنويع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم بمعنى أن التنويع الاقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج،[14] بعد فشل تجارب التخطيط الشمولي في البلدان النامية وخاصة الجزائر وانخفاض الكفاءة

الاقتصادية والمالية في العديد من مشاريع القطاع العام الاهتمام بدور السوق وحرية المنافسة وكفاءة القطاع الخاص في زيادة الإنتاج والإنتاجية وتم التشديد على ضرورة تفعيل السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة للحكومات بتحرير آليات السوق وتشجيع القطاع الخاص وخصخصة مشاريع القطاع العام وتوفير البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي المباشر . [15]

أما إذا ما انتقلنا من التنظير إلى مستوى التحليل المعاصر، فالتنظير يقدم نموذجا حقيقيا في هذا الصدد إذ أهم بلدان التركيز هي البلدان الريعية، وهي أكثر من غيرها اندماجا بالمنظومة الاقتصادية العالمية، وبمؤسساتها وأسواقها، لأنها ترتبط بالنسق العالمي في مجالات التجارة والاستثمار، وتكاد تكون أعمالها وأنشطة قطاعاتها المالية الخاصة والعامة موصولة بدرجة عالية بالمؤسسات العالمية كما أنها تخضع لضوابط الاقتصاد العالمي وآلياته في التجارة وفي الاستثمار المالي والحقيقي وإذا ما أخذنا بالاعتبار حاجة التنويع إلى إجراءات حمائية، على الأقل ضمن الأمد المتوسط، وما يستلزم من الدعم الحكومي ومن سياسات مالية ونقدية، وبشكل خاص في بواكير مراحل التنويع الاقتصادي فإننا نجده يتعارض، ولا شك، بما تفرضه البيئة العالمية لتي تنصهر فيها هذه البلدان والتي تخضعها لدورة المال والنقد فيها ، بيد أن هذه السياسات أيضا هي ضمن حزمة الإجراءات التي تطلبها التنمية المراد تحقيقها وهذا ما يضع المسألة في أفق التفكير بآلية الربط في تحديد اتجاه العلاقة السببية بين التنويع الاقتصادي من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة ثانية .

فالتنمية هي العملية الشاملة التي تستلزم إجراءات سياسات تنموية تحقق الأهداف العامة، ومن ثم فهي بالنتيجة تتضمن إجراءات عدة من أهمها ما يصب في مصلحة تنويع الاقتصاد، بشرط لا تكون هذه السياسات موجهة من البدء إلى التنويع، بمعنى أن تكون نتيجة حتمية للتنمية لكن ذلك قد لا يصدق تماما فمن الممكن تحقيق التنمية بوجود التحولات الهيكلية التي تكون مدفوعة بتعددية مصادر الدخل التي تؤدي إلى إجراء تغييرات في الطلب مما يزيد من حجم السوق وينشط التجارة الخارجية وهو ما يعزز كفاءة تخصيص الموارد التي تؤدي إلى التأثر إيجابا في معدلات النمو المتحققة. [16]

ثالثا: القواعد الأساسية للتنويع الاقتصادي

يمثل تنويع النشاط الاقتصادي مهمة صعبة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، فقليلة هي البلدان التي نجحت على مر التاريخ في تنويع نشاطها الاقتصادي والحد من اعتمادها على النفط، لاسيما

عندما كان إنتاجها من النفط لا يزال وفيرا ويكفيها لفترة طويلة ، ولهذا طرحت العديد من وميكانيزمات أو الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي وهي تختلف من اقتصاد لآخر وذلك تبعا للتوجهات الإيديولوجية ، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحولان الداخلية للدولة وكذا العالمية لاسيما في جانبها الاقتصادي من بين هذه الآليات نذكر ما يلي : [17]

- إعادة الاعتبار للدولة التنموية إذ تعتبر الدولة التنموية التي تستطيع إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقاتها بالاقتصاد الدولي. وانطلاقا من ذلك تأكد الدور الهام والتدخلي والمحفز للدولة التنموية، الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي: في توجيه عمليات التنمية، وهناك العديد من الأمثلة، والأدلة الإحصائية، التي توضح أهمية دور ما يسمى ب"الدولة المحفزة في إحداث تغيرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية ، في ظل إستراتيجية استثمارية واعية تهدف إلى تحقيق تحول نوعي في البنية الاقتصادية، والتركيبة القطاعية للاقتصاد (تنويع الاقتصاد)، الأمر الذي ينتج عنه معدلات استثنائية للنمو في الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة في الصناعة التحويلية وفي حجم الصادرات الإجمالية.
- الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص: إن العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة الواسعة، التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، وتحديد ادوار كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية، يعد ذلك من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي، بالنظر إلى أن حدوث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين العام والخاص، وفي مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة كأنشطة البحوث والتطوير– على سبيل المثال– يؤدي إلى ارتفاع العائد التنموي الديناميكي من هذه التفاعلات خارج نطاق عمليات الأسواق، إذ أن علاقات الترابط والتشابك بين فروع النشاط الاقتصادي في المراحل الأولى للنمو، تنشأ عادة بين الوحدات الاقتصادية العامة والخاصة، وما بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وليس فقط داخل الأسواق، الأمر الذي يقود إلى تعظيم الصلات بين المكونات الاقتصادية التقنية والمؤسسية، التي تربط بين مختلف أجزاء الاقتصاد القومي .

- برامج الإصلاح الاقتصادي: ينصرف الإصلاح الاقتصادي إلى ترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق، وتقليل نطاق التدخل الحكومي، بما يكفل تحسين الكفاءة التخصصية لموارد المجتمع. ويصبح ذلك مطلبا ضروريا عندما يعاني اقتصاد الدولة من عجز كبير في الموازنة العامة، تضخم جامح، ارتفاع في درجة الحماية، سعر صرف مقوم بأعلى من قيمته، وديون خارجية كبيرة، ويطلق على هذه البرامج عدة مسميات منها برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي .وتشتمل الملامح العامة لهذه البرامج على عناصر تشكل حزمة متكاملة من التغيرات الهيكلية، تمس كافة مجالات السياسة الاقتصادية (الداخلية والخارجية)، تكون مدعومة من قبل الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، وذلك بهدف القضاء أو التقليل من حدة الأزمات والاختلالات، وتحقيق نمو قابل للاستمرار.
- الاستثمار لأجنبي المباشر: تعد الاستثمارات من العناصر الديناميكية الأساسية في التنمية الاقتصادية، وعاملا مهما في خلق الطاقات الإنتاجية وتوسيعها وزيادة مقدار الدخل ومصادره وارتفاع مستوى الاستخدام، وبالتالي العمل على توسيع حجم الطاقة الاستيعابية في الاقتصاد الوطني. إذ لا تنحصر هذه الاستثمارات وتعبأ لمواجهة بضيق السوق وبالتالي الاستفادة من الوفرات الخارجية الناشئة عن اتساع السوق والترابط الأفقي والعمودي بين الفعاليات الاقتصادية فحسب، وإنما تتدفق هذه الاستثمارات لتأمين حاجة القطاعات الاقتصادية من المنتجات السلعية والخدمية بينيا، الأمر الذي يكرس حالة التشابك الاقتصادي، كما أن حركة الاستثمارات تعد مؤشرا من مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي، والاستثمارات المباشرة تلعب دورا أساسيا في توفير الخبرات الإدارية، التقنية العالية والأسواق وزيادة الصادرات والإنتاج وتنويعه .[18]
- الصناعات الصغيرة والمتوسطة: أدت التحولات والتطورات التي أفرزها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، إلى انعكاسات على القطاع الصناعي في العالم، خلقت أمامه فرص هائلة لتسويق منتجاته عبر الحدود، وقد جاءت هذه التطورات في ذات الوقت تقريبا مع ثورة المعلومات والتطور التقني الهائل، الذي أدى إلى إمكانيات الإنتاج الكبير والمتنوع والعالي المستوى من مختلف مراكز التصنيع في العالم، حيث انتقل الاهتمام من اقتصاديات ووفورات الحجم الكبير إلى اقتصاديات التكنولوجيا المتقدمة وأساليب توزيع عمليات الإنتاج، كما أدت إلى تقليل أهمية الميزة النسبية التقليدية التي كانت تبنى على أساسها المصانع الكبيرة، وانعكس ذلك على زيادة الأهمية الكبيرة للمصانع

الصغيرة والمتوسطة في هيكل الإنتاج الصناعي، ما أعطاها بعدا تنمويا محليا متعدد الجوانب على اعتبار أنها تلعب دورا كبيرا في تجهيز المنشآت الكبيرة بالمواد نصف المصنعة، تقدم إليها الخدمات ، كما أنها تساهم أيضا في تساهم هذه الصناعات في الوصول بالاستثمار إلى كافة المناطق والمواقع، بما يساعد على إخضاع الاحتياطات الكامنة من الموارد الطبيعية، البشرية، العلمية لعملية التصنيع .

بالإضافة إلى جملة من القواعد والمبادئ الأساسية الأخرى التي تساعد على تحقيق التنويع الاقتصادي وهي مستوحشات من تجارب الدول الناجحة في تحقيق التنويع الاقتصادي بعيدا عن النفط وربما تكون ماليزيا و اندونيسيا والمكسيك أفضل الأمثلة لبلدان نجحت في تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط، بينما حققت شيلي بعض النجاح في تنويع الاقتصاد بعيدا عن النحاس ورغم إتباع كل من هذه البلدان مسارا مختلفا، فمن الواضح أن بينها بعض الأمور المشتركة، أولا استغرق التنويع فترة طويلة ولم يبدأ إلا مع بداية تراجع الإيرادات النفطية، فعلى سبيل المثال، بدأت ماليزيا إستراتيجيتها القائمة على التصدير في أوائل السبعينات وحققت زيادة سريعة في تطور الصادرات بين الثمانينات والتسعينات. أي أن الأمر استغرق 20 عاما حتى بلغت مستوى من التطور يضاهي بعض الاقتصاديات المتقدمة، ثانيا، ركزت البلدان الناجحة على تقديم حوافز لتشجيع الشركات على تطوير أسواق الصادرات ودعم العمالة في اكتساب المهارات والتعليم الملائمين للحصول على وظائف في هذه المجالات الجديدة الآخذة في التوسع. وبالإضافة إلى التركيز على إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ موات لممارسة الأعمال، كان على هذه البلدان القيام بما يلي: [19]

- الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاجية.
- إنشاء روابط أفقية ورأسية تقوم على التجمعات الصناعية: يمكن أن يؤدي إنشاء شبكات للموردين المحليين حول صناعات التصدير القائمة إلى زيادة إمكانات التوظيف في قطاع بعينه، وان كان يتعين الاهتمام بكفاءة القطاعات ذات المصادر المحلية ومراعاة ألا يؤدي وجودها إلى فقدان التنافسية. وقد دخلت ماليزيا مجال إنتاج المطاط وزيت النخيل والأنشطة المتممة له من أجل إقامة صلات مع بقية قطاعات الاقتصاد والنهوض بالقدرات البحثية والتكنولوجيا. أما المكسيك فقد أنشأت روابط حول قطاع السيارات.

- استخدام رأس المال الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا: في ثمانينات القرن الماضي، بدأت إندونيسيا تجذب رأس المال الأجنبي من خلال إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وتقديم حوافز ضريبية، وتخفيض القيود الجمركية والحواجز غير الجمركية، وتم تنفيذ سياسات مماثلة في ماليزيا والمكسيك، وساهم الانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بدور مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي سهل تطوير قطاع السيارات .
- استخدام دعم الصادرات، والحوافز الضريبية، وتوفير سبل التمويل لتيسير المخاطرة على رواد الأعمال، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمثل الدخول في قطاعات جديدة خطوة محفوفة بالمخاطر بالنسبة لشركات القطاع الخاص، ويمكن أن يقدم دعم الصادرات والحوافز الضريبية بعض المساعدة في تخفيف المخاطر على رواد الأعمال في الصناعات الوليدة، بالإضافة إلى ذلك، يمكن تخفيف المخاطر من خلال التمويل والدعم من بنوك التنمية، وصناديق رأس المال المخاطر، وهيئات تشجيع الصادرات.
- الاستثمار في التدريب لضمان توافر العمالة الماهرة: يتطلب إنشاء التجمعات الصناعية وجود رأس مال ومهارات بشرية تتناسب مع احتياجات القطاع، إلى جانب البنية التحتية والمنشآت الصناعية اللازمة، فعلى سبيل المثال، ركزت ماليزيا والمكسيك على تدريب العمالة وتعزيز مهاراتها، وقامت برعاية العمالة للحصول على تدريب من جهات أجنبية، وبمرور الوقت، بدأت تحصد ثمار هذه الاستثمارات في التدريب حيث تمكنت من تكوين قوة عاملة عالية المهارات.

كل هذه الآليات غير كافية لرفع شعار التنويع وإنما كان من أهم اشتراطاته توافر قواعد التنويع الأساسية وهنا نجد أن قواعد التنويع يمكن وضعها في الآتي: [20]

القاعدة الأولى: تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنويع الاقتصاد أو القطاع او النشاط الاقتصادي.

القاعدة الثانية: قاعدة الموارد، وتنصرف إلى مدى توفر الموارد المادية والبشري والتقنية التي يمكنها تحقيق مستوى التنويع الفاعل والحقيقي.

أما تحققنا من مدى صلاحية مثل هذه القواعد، فلو عدنا إلى تاريخ التحولات التي مر بها العالم الصناعي إبان الثورة الصناعية، نجد أنها تتضمن تنويعا اقتصاديا بائنا، فارتفاع حجم الإنتاج الصناعي أدى إلى تنويع الصناعات وارتفاع قيمة الناتج الصناعي في إجمالي قيمة الصادرات، ما أدى بدوره إلى

ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وقد تحقق ذلك بفضل جملة من العوامل، أهمها توفر الموارد الأولية وزيادة أنشطة الاستثمار المباشر والمالي وتطور الآلات والمعدات في تلك المرحلة وقد ترتب على هذا التطور زيادة حجم التجارة الخارجية والداخلية بين البلدان الصناعية التي عنيت بالثورة الصناعية، فارتفع مستوى الدخل، وازدادت القدرة على تطوير القطاع الزراعي والقطاع المالي والمصرفي لتوفير المستلزمات من الموارد الأولية والغذائية التي تعقب عادة ارتفاع مستوى الدخل .

وعليه فإن كانت الدولة الجزائرية تسعى لتنويع اقتصادها لابد لها أن توفر الموارد البشرية اللازمة كما ونوعا وكذا الاستفادة من تجارب الدول التي حققت نجاحا في تنويع اقتصادها وكذا الأخذ بالآليات والميكانيزمات التي تتوافق وبيئتها المحلية لتحقيق النتيجة المرغوب بها.

رابعا: تحديات التنويع الاقتصادي.

إن التحدي الأول الواجب رفعه بالنسبة للجزائر يتمثل في ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني نحو القطاعات كثيفة العمالة والخدمات التي تمتلك فيها الجزائر قدرة تنافسية على المستوى الدولي فالنمو يجب أن يعتمد على القطاع الخاص الوطني والأجنبي في القطاعات خارج المحروقات، ويمكن ادراج هذه التحديات في النقاط التالية : [21]

- نظام صرف العملة الأجنبية، حيث أن عائدات النفط تقدر بالدولار وبما أن الدينار الجزائري يعاني من حالة التضخم وهذا ما جعل الدولة تقع ضحية قلة الإمكانات المالية لاستغلالها في التنويع الاقتصادي .
- التعليم والمهارات: يتطلب التنويع الاقتصادي توفر قوى عاملة مؤهلة تساهم في تنفيذ وإنجاح الخطط الإستراتيجية لتنويع الاقتصادي إلا أن واقع التعليم الحالي بالجزائر بعيد كل البعد عن ذلك لأن مخرجاته لا تتوافق مع هو مطلوب من مهارة وكفاءة .
- تمتلك الجزائر قطاع خاص ضعيف لا يساهم بأرقام كبيرة في التوظيف ولا في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية.
- جاذبية العمل في القطاع العام حيث أن أغلبية الفئة العاملة تفضل العمل في القطاع العام لما له من خصائص وتجنب القطاع الخاص.

- الانفتاح على قطاع الأعمال الحرة : سوق العمل الجزائرية غير مشجعة على إنشاء الشركات المصغرة والمتوسطة التي تساهم تنويع الاقتصاد .
- عدم قدرة المناخ على جذب الاستثمار الأجنبي وذلك راجع إلى عدة أسباب من بينها بطئ الإجراءات وترسانة القوانين .
- غياب النظم الذكية يقصد بالنظم الذكية عمليات تقوم على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وتسير إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها على نحو أكثر إفادة الجزائر تفتقر لمثل هذه الآليات التي تساعدها على تحقيق التنويع الاقتصادي .[22]

بالإضافة إلى جملة من المعيقات تتمثل في : [23]

- تفشي السلوك الاستهلاكي وفشل التعايش مع البيئة .
- استهلاك بعض المصادر الطبيعية بسرعة .
- تصدير الصناعات للخارج واضمحلال القاعدة الصناعية.
- قصور التدريب المهني.
- تسييس الاقتصاد .
- التقليد غير المتبصر .
- صعوبة تبادل المعرفة سواء على النطاق المحلي أو الخارجي.

الخاتمة

في ظل التحولات الراهنة وتداعيات أسعار النفط وجدت الجزائر نفسها أمام أزمة اقتصادية واجتماعية تلوح بوادرها بالأفق، ما دام النفط سيتسمر في فرض تأثيره على المجال الاقتصادي والاجتماعي على المدى البعيد، لذا وجب تغيير السياسات الاقتصادية الحالية للتحرر من تبعات الريع النفطي وتجنب انعكاسات تقلبات أسعاره وما صاحبها من أزمة مالية واجتماعية.

لذا وجب على السلطات الجزائرية تبني إستراتيجية فعالة للتنويع اقتصادها خصوصا وأنها تمتلك مقومات تسمح لها بذلك من خلال بناء إستراتيجية وطنية لاستدامة التنمية قائمة على:

- تحديد السياسات المناسبة لجلب الاستثمار الوطني والأجنبي الخاص في إطار تلك الإستراتيجية ضمانا للتنويع الاقتصادي الهيكلي.

- تنويع القاعدة الاقتصادية وذلك من خلال رفع نسبة إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج الإجمالي الحقيقي وزيادة إسهام القطاع الخاص في التنمية.
- وضع إستراتيجية واضحة المعالم للقطاع الصناعي.
- دعم بقية القطاعات الاقتصادية وتشجيع الاستثمار فيها كالقطاع الزراعي، السياحي والخدماتي.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير البنى التحتية اللازمة لتنويع الاقتصادي.
- تكوين مورد بشري ذو كفاءات ومهارات لازمة لتحقيق التنويع الاقتصادي.
- خلق مناخ تنافسي للقطاع الخاص.
- إشراك القطاع الخاص أكثر في العملية الاقتصادية.

وفي الاخير لما سبق لابد من التأكيد على أن عملية انتقال الجزائر من اقتصاد قائم على عدد محدود من المنتجات التصديرية إلى اقتصاد متنوع، يجب أن يتم بالتدريج وعلى مراحل، إذ لابد أن يكون هناك قطاع حكومي قوي له دور بارز في توجيه السياسات المالية، النقدية، التجارية والاستثمارية إلى جانب قطاع خاص، ومن خلال توفير البيئة المناسبة مستفيدين من التجارب الدولية الناجحة.

الهوامش والمراجع:

[1] – موسى باهي ، كمال روابنية ، "التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط "، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (العدد 05) ، 2016 ، ص 3 .

[2] – ممدوح عوض الخطيب ، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي ،مداخلة في فعاليات المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج ، 02-03 مارس 2014 ص 6 .

[3] – طاهر جاسب البعاج ، التنويع الاقتصادي والإمكانات في العراق. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

[4] – حامد عبد الحسين الجبوري ، الاقتصاد والدولة الريعية النفط التنمية الاكتفاء الذاتي مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية ، (2016-09-21) ، http://annabaa.org/arabic/authorsarticles ، (2016-10-22).

[5] – حامد عبد الحسين الجبوري ، الاقتصاد الدولة الريعية النفطية التنمية والاكتفاء الذاتي ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية ، (21-09-2016) ، http://annabaa.org/arabic/authorsarticles ، (22-10-2016) ، ص 2

[6] – المعهد العربي للتخطيط ، سياسة التنويع في الدول العربية :عرض وتحليل لأهم المؤشرات ، (د،س،ن) ، الكويت ، ص 8 .

[7] – شكوري سيدي محمد ، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري ، (رسالة دكتوراه غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، 2011-2012 ، ص 63.

[8] – صيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 196.

[9] – المرجع نفسه ، ص 3-4.

[10] – سحر قاسم محمد ، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ،البنك المركزي العراقي،2011،ص 10.

[11] – جمعية الاقتصاد السعودي ، التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية ، الرياض ، 2017 ، ص 9.

[12] – ناجي بن حسين ،" حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد " مجلة الاقتصاد والمجتمع العدد 5،(2008)، ص 8.

[13] – الحسن عاشي ، تأجيل التنويع الاقتصادي يفاقم الأزمات التي يعاني منها عدد كبير من دول العالم العربي ولاسيما ارتفاع البطالة وتقلب النمو ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، 2013 ، ص 125.

[14] – عاطف لافي مرزوق ، مرجع سبق ذكره ، ص 4.

[15] – صبري زاير السعدي ، البديل الاقتصادي للتحرر من شراك فخ الريع النفطي في العراق ، المستقبل العربي ، 244 ،مارس 2012، ص146

[16] – المرجع نفسه ، ص 6.

[17] – طبايبية سليمة ، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية ، 2008 ، ص 18، المتاحة ،(مداخلة بسطيف ملتقى دولي ، عنوان الملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة)

[18] – طبايبية سليمة ،مرجع سبق ذكره ، ص 19.

[19] – نشرة صندوق النقد الدولي ، هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع اقتصاديات الخليج ، 2014 ، ص 2-3 .

[20] – عاطف لافي مرزوق ، "التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل "، مجلة الاقتصاد الخليجي العدد 24 ، (2013)، ص 14 .

[21] – مصطفى رجب البلعزي ، "دور التجارة البيئية في دعم التكامل الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة ليبيا وتونس – "، مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية العدد 7 ،(2016)، ص 5.

[22] – اللجنة المعنية بتسخير العلم و التكنولوجيا لأغراض التنمية، تسخير تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، الدورة السابعة عشرة، 2014، ص 18.

[23] – أسامة بن صادق طيب ، التنمية المستدامة في الوطن العربي ...بين الواقع والمأمول ، نحو مجتمع المعرفة ،سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي ، (د،س،ن)، ص 88.